



الباب الثالث

وسائل الصهاينة في السيطرة على أفريقيا



الوسائل والأدوات : اتخذت إسرائيل عدة آليات للتدخل منها :

- المدخل الأيديولوجي؛ على اعتبار أن الشعبين مرا بظروف الاضطهاد العنصري نفسها، فأوهمت الأفارقة بأنها تقوم بحماية كل الشعوب التي مرت بمثل تلك الظروف، ثم مدخل المجتمع المدني والتنمية؛ فأشاعت أنها تقوم بدعم المجتمع المدني والديمقراطية في أفريقيا، واتخذته مدخلاً للنفوذ داخل نسيج المجتمعات المدنية الأفريقية، بالإضافة لتحركها في مكافحة الأمراض الوبائية المستوطنة في القارة عبر إقامة مراكز طبية في بعض البلدان الأفريقية.

- المدخل الأمني فأيضاً تدخلت إسرائيل في أفريقيا عبر اكتساب مصداقية كبيرة لدى الدول الأفريقية في مجال التعاون العسكري، أو ما يُعرف بالمدخل الأمني؛ خاصة في مجال الاستخبارات والتدريب العسكري، تمثل ذلك في شكل شركات أمن تتبنى تدريب عناصر ومليشيات غالبها قبلي لإشعال الصراع داخل الأقطار الأفريقية؛ لإسقاط بعض الأنظمة أو لدعم بعضها، ولإحكام السيطرة السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، كما تقوم بتوسيع دور حركات المعارضة في الدول غير الموالية لإسرائيل؛ لنشر حالة من عدم الاستقرار السياسي، والتعامل مع الأشخاص أو ذوي النفوذ الذين يُتوقع لهم مستقبل سياسي في بلدانهم.

- الإعتماد على الدور الأمريكي: فهناك سعي أمريكي متواصل لتأسيس مناطق نفوذ في دول منابع النيل ووسط أفريقيا، سواء في إطار السيطرة على وسط القارة، أو الإمساك بأوراق ضغط رئيسية في مشكلات المياه المتوقع تفجرها في المنطقة، بالإضافة إلى أن هناك سياسة إسرائيلية أمريكية برزت في التسعينيات تقوم على مواجهة الحركات الإسلامية في أفريقيا، واحتواء السودان والصومال والمد العربي والإسلامي^(١) ويلاحظ أن السياسة الإسرائيلية دوماً تعطي أولوية قصوى لدول منابع النيل فمجموعة القادة الجدد الذين ترعاهم السياسة الأمريكية والإسرائيلية هم زعماء دول حوض النيل أساساً، وهم زعماء أوغندا ورواندا وأثيوبيا والكونغو الديمقراطية وكينيا وتنزانيا والجيش الشعبي لتحرير السودان .

- استغلال إسرائيل للتناقضات العربية الأفريقية:

استغلت إسرائيل الصراعات في منطقة البحيرات من أجل تحقيق أهدافها، وهي تقوم بالتحريض الدائم والمستمر في تلك المنطقة ضد

١- الدور الإسرائيلي في إشعال الخلاف بين دول المنبع والمصب لدول حوض النيل - عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، جريدة الوطن، العدد ٢٥٢٢، ١٤ يونيو ٢٠١٠م، ص ١١ - ٢. الوجود العسكري الأمريكي في أفريقيا - إبراهيم حسيني - مرجع سابق، ص ٥٣٦ .

العرب، ولإشعار دول حوض النيل أن هناك ظلم ناتج عن الإسراف العربي في المياه، ثم تقوم بتقديم الدعم الاقتصادي والدبلوماسي لتلك الدول، وتلعب إسرائيل على توتر العلاقة العربية الأفريقية (١) وبالحديث عن دور العرب في موضوع الرق واستنزاف المياه، وعلى سبيل المثال في أعقاب ارتفاع أسعار النفط، اقترح جوزيف نيريري شقيق الرئيس التنزاني، في اجتماع المجلس التشريعي في يونيو ١٩٧٤م، أن يتم عقد صفقة مع العرب يباع فيها جالون المياه مقابل جالون النفط ما دام النهر ينبع من شرق أفريقيا، وفي عام ١٩٩٦م، إنتقدت أوغندا سحب مصر والسودان لأكثر من حاجتهما للمياه، مؤكدة حقها في استعمال موارد المياه، وقامت بإنشاء سدود في حوض بحيرة فكتوريا لتوليد الطاقة الكهربائية، كما حذرت صحيفة إيست أفريكان ستاندارد الكينية من استمرار الخلافات بين كينيا ومصر بسبب قضايا التجارة، ومعاهدة حوض النيل التي هددت كينيا بالانسحاب منها .

- التعاون الإسرائيلي المائي والزراعي حيث نجحت إسرائيل بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية في تأمين سيطرتها على بعض مشاريع الري

١ - مشكلة المياه في الوطن العربي وإحتمالات الصراع والتسوية - رمزي سلامة ص ٥٣ .

في منطقة البحيرات، حيث تقوم بتقديم الدعم الفني والتكنولوجي من خلال الأنشطة الهندسية للشركات الإسرائيلية في مجال بناء السدود المائية، وقدمت إسرائيل دراسات تفصيلية إلى زائير ورواندا لبناء ثلاثة سدود، كجزء من برنامج شامل لإحكام السيطرة على مياه البحيرات العظمى، وقام خبراء إسرائيليون باختبارات للتربة في رواندا، حيث يتجه الاهتمام الإسرائيلي بوجه خاص إلى نهر كاجيرا الذي يمثل حدود رواندا مع بوروندي في الشمال الشرقي وقد وقعت أوغندا وإسرائيل اتفاقاً في مارس ٢٠٠٠ م، أثناء زيارة وفد من وزارة الزراعة الإسرائيلية، برئاسة مدير الري بالوزارة موشي دون جولين ينص على تنفيذ مشاريع ري في عشر مقاطعات متضررة من الجفاف، وإيفاد بعثة أوغندية إلى إسرائيل لاستكمال دراسة المشاريع التي يقع معظمها في مقاطعات شمال أوغندا بالقرب من الحدود الأوغندية المشتركة مع السودان وكينيا، وسيجري استخدام المياه المتدفقة من بحيرة فكتوريا لإقامة هذه المشاريع، وهو ما يؤدي إلى نقص المياه الواردة إلى النيل الأبيض.

- توظيف إسرائيل الأدب العبري في خدمة مخططات التقسيم من خلال إثارة النعرات القومية والطائفية داخل البلاد العربية تمهيداً لتقسيم تلك الدول والدليل على ذلك رواية لأديب يهودي تسمي العروس المحررة وتدور حول الأمازيغ وترسخ لتقسيم الجزائريين ما بين عرب وبربر وما بين تغريبيين ومتفرنسين وعرب وهم المتمسكون بالهوية العربية

الإسلامية للجزائر ونبه الدكتور أحمد الشربيني أستاذ التاريخ المعاصر بجامعة القاهرة إلي ضرورة وضع خطط وبرامج لإحباط مخططات التقسيم الأمريكية الإسرائيلية لدول المنطقة محذراً من خطورة تهجير العرب من فلسطين تحت زعم يهودية الدولة العبرية الذي يعني طرد كل العرب من إسرائيل ومؤكداً علي أهمية وجود موقف عربي جاد لمواجهة هذه المخاطر المحدقة بنا وتكثيف الوجود العربي الرسمي والأهلي في أفريقيا لمواجهة التغلغل الأمريكي والإسرائيلي .

- دبلوماسية القوة الناعمة : يقول ديفيد بن جوريون في كتابه عن إسرائيل وسنوات التحدي الذي صدر عام ١٩٦٢ ان إسرائيل دولة صغيرة الحجم ومحدودة السكان، كما أنها لا تمتلك قوة عسكرية أو اقتصادية كبرى لكنها تمثل على المدى البعيد قوة روحية خلاقة ومعلوم أن العبرة في مملكة الروح للكيف وليس الكم ولسوف يعود عليها إسهامها، أي إسرائيل، في تأسيس عالم جديد بالسلام والأمن واحترام العالم ولا شك أن هذا النص يعكس إدراك أول رئيس لوزراء إسرائيل أن القوة العسكرية وإن حققت تأسيس كيان الدولة فإن تأمين شرعية الوجود يتطلب أدوات وسياسات أخرى غير الأداة العسكرية ومن هنا كان بحث صانع القرار الإسرائيلي عن خلق ما يمكن تسميته النموذج الإسرائيلي الذي يستطيع جذب اهتمام وتأييد المجتمع الدولي ولعل

سياسة مساعدات التنمية تعد أحد أبرز هذه الأدوات التي تستخدمها الدبلوماسية الإسرائيلية لتحقيق هذه الغاية وقد درج كثير من الكتاب الإسرائيليين على وصف هذه الإستراتيجية بأنها تمثل تطبيقاً لمبدأ القوة الناعمة الذي أقره جوزيف ناي عام ١٩٩٠.

- برنامج التعاون الدولي : تحاول إسرائيل أن تستخدم برنامج التعاون الدولي لتحقيق أهداف سياستها الخارجية تجاه أفريقيا ويعني ذلك أن سياسة مساعدات التنمية التي تقدمها إسرائيل للدول الأفريقية تمثل تطبيقاً عملياً لمفهوم القوة الناعمة، ومما يزيد من فاعلية هذه السياسة أن إسرائيل تضيف عليه بعداً ثقافياً وأخلاقياً من خلال التأكيد على أن إسرائيل، وهي دولة محدودة الموارد ترسل ما لديها من خبراء وفنيين بدلاً من الأموال التي تفتقر إليها من أجل مساعدة الدول الأفريقية في مجالات تنموية متعددة، مثل الري والزراعة والصحة العامة وتنمية المجتمعات المحلية وما إلى ذلك.

- طرح المفهوم الرسالي للشعب اليهودي وفكرة الخلاص، وهي ما يتضح في كتابات الجيل المؤسس للدولة العبرية ولا شك أن هذا المفهوم يقدم إسرائيل باعتبارها نموذجاً لبناء الدولة والقيم التي تقوم عليها .

- تقديم مساعدات تنموية باعتبارها تمثل منظومة القيم للشعب اليهودي في مختلف أنحاء العالم ولعل استخدام برنامج تيكون أولام أو مساعدة

اليهود في إصلاح العالم ضمن آليات التعاون الدولي الإسرائيلي، إنما يعكس ذلك التوجه لدى صانع القرار الإسرائيلي وقد بدأت هذه المساعدات عام ١٩٥٧ بناء على طلب من الرئيس الغاني كوامي نكروم، حيث قدمت إسرائيل المساعدة الفنية في عدد من مشروعات التنمية في غانا ويلاحظ أن إسرائيل قد استفادت من خبرتها في مجال الزراعة حيث قدمت المساعدة الفنية في مجالات الري والزراعة وتخطيط المدن والتعاونيات ومع تطور العلاقات الإسرائيلية الأفريقية تم التوسع في هذه البرامج حتى أن إسرائيل أنشأت وحدة التعاون الدولي (مشاف) داخل وزارة الخارجية لإدارة وتنسيق برامج المساعدات تلك، ومن الملاحظ أن جميع الدول الأفريقية التي دخلت في علاقات دبلوماسية مع إسرائيل قد استفادت بشكل أو بآخر من هذه المساعدات الفنية وقد احتلت الزراعة الأهمية القصوى في مجالات المساعدات الإسرائيلية لأفريقيا حيث دأب الخبراء الإسرائيليون على إنشاء مشروعات زراعية متخصصة تقوم على التكنولوجيا الملائمة وتبني محاصيل جديدة.

• إنشاء مزارع ومراكز تدريب.

• تنظيم المؤسسات الريفية.

• تخطيط مشروعات التنمية الريفية الشاملة.

وإسرائيل قدمت الدعم الفني في مجالات أخرى مثل الصحة العامة والتعليم والإعمار والعمل الاجتماعي وتطوير المجتمع المحلي واستقبلت

إسرائيل العديد من الدارسين والطلاب الأفارقة للتدريب في مراكزها العلمية والتدريبية المختلفة.

فقد أنشأت الهستدروت المعهد الأفروآسيوي للدراسات العمالية بهدف تقديم مساعدات تدريبية متخصصة في مجالات التنمية والعمل التعاوني ولعل من أبرز المشروعات التي تقدمها إسرائيل لأفريقيا في مجال الزراعة والأمن الغذائي، مشروع حديقة السوق الأفريقية ويهدف هذا المشروع إلى تقليل المخاطر وزيادة الإنتاج في المزارع العائلية الصغيرة التي تقع في نطاق الأراضي القاحلة وشبه القاحلة ويقوم هذا النظام على الجمع ما بين أفضل المحاصيل وفقاً للاختبارات العلمية واستخدام الوسائل ذات التكلفة المنخفضة جداً مثل الري بالتنقيط والتي تسمح بزراعة الأراضي طول العام.

- المساعدات العسكرية وقد اشتملت هذه المساعدات على تدريبات مباشرة للعسكريين الأفارقة أو إقامة وحدات عسكرية خاصة وفي فترات زمنية متفاوتة كانت إسرائيل تقوم بتدريب جيوش أثيوبيا وغانا وكينيا وسيراليون وتنزانيا وأوغندا وزائير ويلاحظ أن أول دفعة من طياري كينيا وأوغندا وتنزانيا وزائير قد تلقت تدريبها في إسرائيل .

ولا يخفى أن لإسرائيل وجه قبيح في القارة الأفريقية يتمثل في تجارة السلاح حيث يقوم بعض رجال الاستخبارات والعسكريين الإسرائيليين السابقين، وذلك نيابة عن المؤسسة الصناعية العسكرية في إسرائيل بتصدير الأسلحة والمعدات إلى كثير من المناطق في أفريقيا.

ويمكن أن نلمح هذا في الدور الإسرائيلي في الحروب الأهلية التي شهدتها دول مثل أنجولا وليبيريا وسيراليون وكوت ديفوار كما تورطت إسرائيل في دعم كثير من النظم الشمولية في أفريقيا وفي نهاية الخمسينيات طورت الإستراتيجية الإسرائيلية مبدأ شد الأطراف الذي يعني إقامة تحالفات غير رسمية مع الدول الواقعة على أطراف منطقة الشرق الأوسط، وتربط إسرائيل بالمثلث التركي الإيراني في الشمال والأثيوبي في الجنوب ومن الملاحظ أن هذه الدول الثلاثة غير العربية لديها مخاوف حقيقية من الرابطة العربية والإسلامية.

- دعم العلاقات التجارية والاقتصادية حيث قامت إسرائيل بإنشاء العديد من الشركات الصناعية والتجارية بهدف الدخول في مشروعات الشحن والبناء وتنمية الموارد المائية وعادة ما كانت هذه الشركات تضم أحد المساهمين الأفارقة وتمتلك الدول الأفريقية أغلب أسهمها والملفت للنظر أن الطرف الإسرائيلي في هذه الشركات لم يكن يمثل القطاع الخاص وإنما كان يمثل الحكومة الإسرائيلية، وهو ما جعلها تدخل في إطار أدوات السياسة الخارجية الإسرائيلية في أفريقيا.

وقد نظرت الدول الأفريقية إلى هذه الشركات باعتبارها فرصة للاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في مجال الإدارة والاستثمار ويلاحظ أن هذه الشركات قامت ببناء مقر البرلمان في سيراليون ونيجيريا والمطارات الدولية في غانا وأوغندا والفنادق في سيراليون ونيجيريا وتنزانيا وكينيا بالإضافة إلى تمهيد آلاف الأميال من شبكات الطرق.

- الأداة الثقافية حيث يمكن القول بأن ثمة متغيراً ثقافياً ودينياً يؤثر على عملية صياغة السياسة الإسرائيلية تجاه أفريقيا إذ يلاحظ أن المسيحية في أفريقيا والتي انتشرت مع الغزو الأوروبي للقارة تربط بين دولة إسرائيل والمناطق المسيحية المقدسة وتوجد جاليات يهودية مؤثرة في أفريقيا، ففي أثيوبيا يقدر عدد يهود الفلاشا بنحو عشرين ألفاً، وفي جنوب أفريقيا يوجد نحو ٨٨٠٠ وقد اتضح تأثير ذلك حينما قامت إسرائيل بعملية تهجير واسعة لما يزيد عن عشرة آلاف من يهود الفلاشا الأثيوبيين إلى إسرائيل، على الرغم من معارضة الحكومة الأثيوبية آنذاك ويلاحظ أن هذه الروابط يتم تكريسها كل عام من خلال رحلات الحج التي يقوم بها المسيحيون الأفارقة إلى المواقع الدينية في فلسطين المحتلة ويلاحظ أن خصوصية هذه العلاقة تتجاوز واقع العلاقات الرسمية بين إسرائيل والدول الأفريقية.

وقد ساعدت العديد من العوامل والأوضاع على تفتيت وإضعاف الجبهات الأفريقية؛ مما ساعد على تسهيل مهمة الكيان الصهيوني في الحركة فيها ومن بينها وضع القيادات العسكرية والقبلية الحاكمة في هذه البلدان أولويات السياسات المحلية على حساب الأمن والتعاون الإقليمي، وتزايد حالة الصراع وتفاقم أوضاع عدم الاستقرار، مع عجز أو عدم رغبة القيادات الأفريقية في فضّ النزاعات، والتغلب على حالة عدم الاستقرار، والتصدي لتنامي ظاهرة الاستقطاب .

- تراجع مستوى الوجود الدبلوماسي والاقتصادي العربي في هذه البقاع التي هي بحاجة إلى مختلف ألوان الدعم، خصوصاً في المجالات الاستثمارية، والدعم الفني بالخبرات في المجالات المختلفة.

كما أنّ المؤسسات العربية والإسلامية، وعلى رأسها الأزهر الشريف وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي؛ ارتكبت بدورها ذات الخطأ الذي ارتكبه حكوماتها، بتراجع اهتمامها ووجودها في هذه الأماكن .

تداعيات التوغل الإسرائيلي في أفريقيا

إنّ وجود الصهيونية في هذه المناطق بفعل العوامل السابقة، سوف يُولّد تداعيات، في مقدمتها:

١- أنّ صراع القيادات الراهن لا يزال يستتر بطابع له علاقة باتهامات

التدخل أو نزاعات الحدود غير أنَّ الحقيقة تعود بأسباب هذه الأزمات الإقليمية إلى تزايد الرغبة في الزعامة لدى الكثير من القيادات، كما تتصل بشكل أساسي بعوامل الاستقطاب، وأيضاً التوغل الصهيوني الباحث عن موطن قدم له هناك، وهو ما سوف يزيد من حدة هذه الأزمات ويدعم من هذا الاحتمال أنَّ الاستقطاب القائم حالياً في مناطق غرب أفريقيا وفي أفريقيا عموماً، خلق معادلة تقلل من فرص السلام، بل إنَّ هذا الاستقطاب يشكل خطراً حقيقياً على جهود توحيد القارة، وعلى الأقل توحيد قرارها السياسي، ويُصادر القيمة المضافة للتكامل الأفريقي، وخصوصاً مع كون الاستقطاب الحديث يتم بالتعاون بين قوى عظمى، وتجاوز في مستوياته العوامل السياسية والاقتصادية والأمنية؛ ليصل إلى مناح ثقافية واجتماعية، تتعارض حتماً مع مشروع الاتحاد الأفريقي.

٢- إنَّ تنامي القوى الصهيونية في نيجيريا؛ سوف يرتكز بالضرورة على ثنائية التقنية والموارد، مع عَوَز أغلب دول أفريقيا لذلك؛ الأمر الذي سوف يسهل حتماً التغلغل الصهيوني في نيجيريا، بما يعني سيطرة صهيونية كاملة على القرار النيجيري لذا فإنَّ عودة القوى الصهيونية إلى نيجيريا، يتزامن مع غياب تام للقوى العربية، باستثناء ليبيا، وعدم فاعلية برامج التعاون بين نيجيريا والكثير من الدول العربية.

٣- إنَّ أهم مخرجات حالة الاستقطاب الراهن، والتي خلقتها أساساً سياسات التحالف الصهيوني، والتدخل الصيني الفرنسي؛ تأهيل

بعض الأطراف للقيادة بالقارة، بعد السيطرة على قرارها السياسي، مع تكريس ثقافة العداء في القارة، والتدخل من جانب هذه القوى في النزاعات الأفريقية التي تنشأ عن ذلك، كلٌ لصالح حلفائه، بما يضمن استمرار هذه النزاعات.

وفي محاولة لتجاوز هذه الأوضاع التي خلقها الصراع الإقليمي والدولي على ثروات القارة وأماكن النفوذ فيها، تركزت الجهود خلال الفترة الماضية على التفاوض حول الكيفية التي يجب على أفريقيا اعتمادها لاستكمال متطلبات مؤسساتها، وتوحيد جهودها في وقت تشهد فيه حالة من التفاقم في أوضاعها السياسية والاقتصادية والأمنية غير أن استمرار حالة التفاوض تزامناً مع تنامي ظاهرة صراع القيادات وتطلع الزعامات شكّل أهم عوائق التقدم نحو التكامل المطلوب بين هذه البلدان.

التدخل في أفريقيا:

منذ عام ١٩٦٣م ومروراً بحرب يونيو ١٩٦٧ م بين العرب وإسرائيل، ركزت إسرائيل على منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر (١)

١ - دراسات في العلاقات الدولية الأفريقية - إبراهيم نصر الدين ص ٧٢.

باعتبارها منطقة ذات أهمية إستراتيجية من الناحية الأمنية والعسكرية والإقتصادية لها، وسعت إسرائيل على الدوام منذ ذلك الوقت لإيجاد نفوذ لها على ساحل البحر الأحمر عبر علاقاتها مع أثيوبيا فى ذلك الوقت، وبالفعل نجحت فى إنشاء مراكز عسكرية لها فى جزر فاطمة ودهلك وحالب على الساحل الأريتري، حيث احتفظت بمراكز رصد معلومات وقوات كوماندوز وقطع بحرية صغيرة على تلك الجزر.

والبحر الأحمر هو المخرج الجنوبى الوحيد لإسرائيل، وهى عن طريقه تستطيع فك الحصار المفروض عليها من دول الطوق العربى، فهى عن طريقه تستطيع تصدير منتجاتها، والحصول على ما تحتاجه من سلع وبترول ومواد أولية أخرى، وتتضح أهمية البحر الأحمر بالنسبة لإسرائيل من خلال تمسكها بميناء أم الرشراش (إيلات)، الذى أدى إغلاقه إلى نشوب حرب يونيو ١٩٦٧ (١) ولا زالت حرب أكتوبر بين العرب وإسرائيل فى الذاكرة الإسرائيلية، حيث تم فيها إغلاق مضيق باب المندب بواسطة القوات المصرية واليمنية، وبالتالي تم قفل المنفذ الجنوبى لإسرائيل، حيث أصبح ميناء إيلات معطل تماماً امام حركة الملاحة البحرية، الشىء الذى دفع إسرائيل للتحرك مباشرة بعد حرب أكتوبر للتواجد فى منطقة القرن الأفريقى ودوله المطلة على ساحل

١ - مرجع سابق، ص ٧٤ - ٧٧ .

البحر الأحمر، وإحتفاظها بقواعد لها فى أثيوبيا والجزر الأريتيرية الموجودة على ساحل البحر الأحمر، حيث تعتبر إسرائيل هذا الوجود إمتداداً لقواتها المسلحة، تحت شعار إستراتيجيتها المعلنة البحر الأحمر اليد الطويلة لإسرائيل، والغرض من تلك الإستراتيجية هو عدم تكرار سيناريو ما حدث فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ م، عندما تم قفل مضيق باب المندب بواسطة القوات المصرية واليمنية، مما أدى إلى قطع الإمداد عنها وعن أوروبا، وجعل ميناء إيلات معطل تماماً أمام حركة الملاحة البحرية وتسبب أيضاً فى أزمة وقود طاحنة فى الغرب وأمريكا نتيجة لإغلاق المضيق، والقرار العربى بعدم ضخ البترول للغرب وأمريكا، وأيضاً لى لا يصبح البحر الأحمر بحيرة عربية تهدد أمن إسرائيل وينفرد العرب بالسيطرة على هذا الممر المائى المهم والحيوى بالنسبة لها ولكل العالم الغربى وأمريكا، وقد ساعدت فرنسا ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية بعد إنتقال ملف تبنى الدولة اليهودية لها من فرنسا، ومعهم بقية الدول الغربية فى تنفيذ مخططات إسرائيل فى مد نفوذها فى منطقة البحر الأحمر وشرق أفريقيا وتقديم كل التسهيلات اللازمة لها.

أما فى منطقة البحيرات، فلقد كثفت إسرائيل وجودها فى أوغندا (القطر الذى كان جزء من مخططات الحركة الصهيونية لإقامة وطن قومى لليهود)، حيث بحيرة فكتوريا المنبع الرئيسى للنيل، التى تعتبر الشريان الرئيسى الذى يمد السودان ومصر بحوالى ١٥ ٪ من

إحتياجاتهما المائية، وأخذت العلاقات الأوغندية الإسرائيلية فى التطور إلى أن صارت فى عهدنا هذا علاقة إستراتيجية فى كل المجالات السياسية والإقتصادية والأمنية، كما نجد أن إسرائيل قد خلقت علاقات مصاهرة مع النخب الحاكمة فى كينيا، نتيجة لوجود جالية يهودية كبيرة فى مومباسا الميناء البحرى الرئيسى لكينيا، مما جعل إسرائيل تنفذ إلى مواقع صنع القرار فى كينيا وقد بحث ليبرمان فى زيارته الأخيرة لكينيا تعاون الدولتين فى مجال إدارة مصادر المياه وإدخال طرق رى حديثة إلى القطاع الزراعى المروى فى كينيا فضلا عن توسيع التعاون بين الدولتين فى المجال التجارى والإقتصادى والتعاون العسكرى والأمنى، هذا بالإضافة للتواجد المكثف لإسرائيل فى زانير والكنغو^(١) عبر الوجود الفرنسى هناك، ومما سبق يتضح كيف أصبحت إسرائيل تحاصر السودان من خلال تواجدها فى دول المحيط الإقليمى الجنوبى للسودان، وتحرك إسرائيل فى منابع النيل فى هضبة البحيرات عبر مجموعة من الخطوط المتكاملة، حيث أن تتبع مسار تاريخ العلاقات الإسرائيلية الأفريقية يتطلب نظرة شاملة لتلك العلاقات على جميع الأصعدة، سياسية ودبلوماسية، ثقافية واجتماعية، أمنية وعسكرية، إقتصادية وتجارية

١ - مرجع سابق ص ١٨٦ .

، فالعلاقات بين إسرائيل والدول الأفريقية مرت بمراحل عديدة، تدخلت فيها العديد من العوامل والأسباب، وأنتجت عبر حراكها وتفاعلها الكثير من الآثار التي أثرت سلباً على الأمن القومي العربي ، بالإضافة إلى خطورة وعمق الآثار المستقبلية السلبية لهذه العلاقات المتنامية.

إن الوجود الإسرائيلي في أفريقيا ليس هدفاً إسرائيلياً فقط، بل هو تعبير عن مصالح أمريكية وغربية وإسرائيلية متشابكة تشابكاً عضوياً، حيث تعمل إسرائيل على تنفيذ مخططاتها عبر إستراتيجية تضع في حساباتها تقديم التعاون العسكري على كافة الأشكال الأخرى للتعاون، لمعرفة حاجة معظم القادة الأفارقة لهذا الشكل من أشكال التعاون لتوطيد أركان حكمهم وتحقيق أطماعهم على حساب جيرانهم، وتمارس إسرائيل سياسة اللعبة المزدوجة بإقامة علاقات تعاون مع الأنظمة الحاكمة ومع الحركات المعارضة لتضمن لنفسها المرونة في حالة تغير وتبدل المواقف، وسعت إسرائيل لربط أنظمة معظم الدول الأفريقية بالخبرات العسكرية الإسرائيلية، سواء على صعيد الكوادر البشرية أو على صعيد أنظمة الدفاع والتسليح وأصبحت إسرائيل تتدخل في الشؤون الداخلية لمعظم الدول الأفريقية وتدعم بعض ميليشياتها المسلحة المتصارعة على الحكم، ورواندا خير مثال لذلك التدخل، حيث دعمت إسرائيل التوتسي في صراعهم ضد الهوتو، من أجل تشكيل كيان إقليمي من التوتسي بقيادة الرئيس الأوغندي يوري موسيفيني من أجل تحقيق

سيطرة لأقلية التوتسي في منطقة البحيرات تعمل لخدمة مصالحها في المنطقة بالتنسيق مع عناصرها في منطقة القرن الأفريقي، بالإضافة لتدخلها في ملف مياه النيل ودعمها وإسنادها لدول المنبع من أجل فرض واقع جديد لتقسيم مياه النيل عبر التوقيع على إتفاقية إطارية جديدة (إتفاق عنتيبي الإطاري) الذي قد يمهد الطريق لممارسة ضغوط على مصر والسودان في المستقبل وتدخل إسرائيل في دارفور ودعمها لبعض فصائل دارفور المسلحة (حركة تحرير السودان جناح عبدالواحد) لا يخفى على الجميع، وتمثل كل هذه الإختراقات الإسرائيلية للقارة الأفريقية إستراتيجية إسرائيلية تهدف لتطويق الدول العربية عبر محيطها الإفريقي، ثم تفتيتها وهزيمتها وفرض سياسة الأمر الواقع عليها عبر إستراتيجية حلف المحيط الإسرائيلية.

وضع العلاقات الأفروإسرائيلية :

في ٢٧ مارس ٢٠١٠، أدان وزراء الخارجية الأفارقة خلال اجتماعهم في الدورة العادية الثالثة والسبعين لمجلس وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة في طرابلس الغرب ليبيا، الممارسات الإسرائيلية القمعية ضد الشعب الفلسطيني ومؤسساته وطلبوا إسرائيل بضرورة التوقف عن هذه الممارسات والالتزام بمبادئ الشرعية الدولية على أساس القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ والقرار ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين

إلى ديارهم، كما أكد الوزراء الأفارقة ضرورة قيام الأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية الشعب الفلسطيني وفك الحصار المفروض عليه وحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس، كما شددوا على أهمية الدعم للانتفاضة الفلسطينية وعلى الرغم من هذه المواقف الإيجابية فإن العلاقات الأفريقية - الإسرائيلية شهدت تطوراً حيث أكد تقرير الحكومة الإسرائيلية لعام ١٩٩٩ الذي يصدر عن وزارة الخارجية الإسرائيلية أنه أصبح لإسرائيل علاقات دبلوماسية مع ٤٢ دولة أفريقية شملت تعاوناً في المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية فضلاً عن تزايد حجم التبادل التجاري بين الجانبين ولا شك أن إسرائيل تستفيد في هذه المجالات من انتشار جالياتها على امتداد دول القارة الأفريقية ومن أهمها جنوب أفريقيا ونيجيريا وزانير وموزمبيق وأثيوبيا وزيمبابوي وإذا كانت العلاقات الأفروإسرائيلية قد شهدت العديد من التقلبات والتغيرات منذ تأسيس الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨ فإنها مع ذلك شهدت استمرار دائم مع الكثير منها وفي نهاية عام ١٩٦٧ كان لإسرائيل علاقات دبلوماسية مع ٣٢ دولة، اعترفت بها رسمياً وتبادلت الزيارات الرسمية معها وبعد عام ١٩٧٣ دعمت الدول الأفريقية العالم العربي ودعت منظمة الوحدة الأفريقية إلى حظر اقتصادي على إسرائيل وفي عام ١٩٧٥ استطاعت الكتلة الأفرو-عربية أن تفرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة

مشروع قرار تم إصداره بالفعل يتهم الصهيونية بأنها نوع من أنواع العنصرية إلا أن زيارة السادات إلى القدس عام ١٩٧٧ قلبت الموازين والمعايير وفتحت الباب على مصراعيه أمام تحسين وتطوير العلاقات الأفروإسرائيلية، فاستعادت إسرائيل علاقاتها المقطوعة مع ٨ دول وكان لمدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية دافيد كمحي دور بارز في هذا المجال والجدير بالذكر أيضاً أن العلاقات الأفروإسرائيلية شهدت طفرة نوعية منذ توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ واتفاق غزة - أريحا عام ١٩٩٤ هذا بالإضافة إلى اتفاق وادي عربة مع الأردن في العام نفسه مما حرر العديد من الدول الأفريقية حتى الإسلامية منها من القيود السياسية والمعنوية في تعاملها مع الكيان العبري والشاهد على ذلك موريتانيا التي أقامت علاقات مكشوفة مع إسرائيل في أوج ممارسة أعمال القمع والاضطهاد ضد الشعب الفلسطيني من قبل حكومة شارون الإرهابية أثناء الانتفاضة وبات حجم الحضور الإسرائيلي في أفريقيا ينافس بل ويتفوق على الحضور العربي خصوصاً من حيث الكيف، إذ أن الإسرائيليين برعوا في مختلف مجالات التغلغل إلى العمق الأفريقي الأمنية والعسكرية والتجارية والزراعية والسياسية حتى باتوا يتفوقون أيضاً على الفرنسيين الذين كان لهم حضور استعماري تاريخي في العديد من دول القارة السوداء وبات رجال الموساد يوفرون الحراسة للرؤساء، موبوتو في زائير وباسكال ليسوبا في الكونغو وعمر بانجو في الجابون

وإدريس ديبى في تشاد .

والجدير بالذكر ان أرئيل شارون عندما كان وزيراً للحرب في مطلع الثمانينات قال ان النفوذ الإسرائيلي يجب أن يمتد من باكستان إلى تركيا وإيران؛ عبر العالم العربي وأن يتغلغل في أفريقيا بعمق ونظراً للطبيعة العسكرية للكيان الصهيوني وغلبة الاعتبارات الأمنية في مجمل علاقاتها الدولية فقد أصبحت السياسات الإسرائيلية ذات صبغة عسكرية وأصبحت تحالفاتها تحمل الصفة ذاتها وترتكز استراتيجيتها المتوسطة والبعيدة المدى على احتواء منطقة الشرق الأوسط اقتصادياً وتطويقها بسلسلة من التحالفات والأحلاف وأشباه الأحلاف العسكرية للتحكم في موازين القوى فيها ومعلوم أن سياسة التطويق الإسرائيلية لمنطقة الشرق الأوسط لا تكتمل إلا من خلال علاقاتها المتصاعدة والمتنامية مع دول حوض النيل، التي تشكل دول جوار اقليمي لكل من مصر والسودان وشبه الجزيرة العربية عبر البحر الأحمر وهذه الدول هي أريتريا وأثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا وبروندي والكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً) وفي جميع الأحوال فان الحسابات العسكرية لدى الإسرائيليين تبقى لها الأولوية في العلاقات الأفروإسرائيلية بحيث يعد التعاون العسكري وعمليات التسليح التي تقوم بها إسرائيل للدول الأفريقية بمثابة حجر الزاوية في بنیان العلاقات المشتركة وتتحرك إسرائيل في هذا المجال بصورة غير رسمية عن طريق شركة خدمات

أمنية هي ليف - دان التابعة للموساد والمتخصصة في مجالات التدريب والحماية الأمنية الأمر الذي يستدعي التسليح والصيانة الحربية وخدمات المساندة ، فالرشاش عوزي الإسرائيلي صار السلاح المفضل لدى رجال الأمن الأفارقة، ونظم الاتصال والمراقبة الأمنية في المطارات والمباني الحكومية باتت إسرائيلية أيضاً كما أن مبيعات الأسلحة الإسرائيلية إلى أفريقيا يقدر حجمها بمليار دولار في السنة على الأقل .

والثابت أن إسرائيل التي تزحف على أفريقيا من كل جانب وبكل وسيلة تسعى للنفوذ إليها أيضاً من خلال الثغرات السياسية الكثيرة فتعمل على ملء الفراغ الذي يتركه الآخرون مثل انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط الأنظمة اليسارية الموالية له في أثيوبيا والكونغو بالإضافة إلى تراجع الدور الفرنسي وتخلي باريس عن بعض الأنظمة مثل نظام موبوتو في زائير وتسعى إسرائيل إلى أداء دور الطرف صاحب النوايا الحسنة في أفريقيا إذ لا تشترط مقابل تعاونها وجود نظام ديمقراطي أو احترام حقوق الإنسان وقد أنشأت وزارة الخارجية الإسرائيلية في داخلها المؤسسة الدولية للتعاون والتنمية التي تقوم بمهام الربط ما بين مؤسسات الدولة وشركات القطاع الخاص ومن أهم الشركات الإسرائيلية التي تجتاح أفريقيا حالياً :

١ - مجموعة سوليل بونيه وهي الشركة الإسرائيلية الأولى التي تتعامل في أعمال البناء وقد تمكنت من إنجاز مشاريع إنمائية عديدة في نيجيريا

وساحل العاج والكاميرون وكينيا.

٢- في مجال مكاتب الدراسات طورت شركة تلمال للاستشارات الهندسية أنشطتها في أفريقيا حيث تملك مكاتب تمثيل في نيجيريا وغانا وليبيريا والكاميرون وهي تعمل في مشاريع الري وبناء الطرق والمرافئ النهرية وإصلاح المدن.

٣- يقوم قطاع النقل البحري واتحاد نقابات الهستدروت والاتحاد البحري الإسرائيلي الذي يملك نظاماً للشركات المختلفة بدور بارز في تعزيز واستمرار عملية الاختراق وعلى هذا الصعيد أنشأت السلطات الإسرائيلية شعبة تعتني بمسائل التعاون الدولي أطلق عليها اسم مشاف مهمتها وضع الأفكار والخطط وتنفيذ مهمات التعاون المدني وقد نشأت عن هذه الشعبة مؤسسات مختلفة كمركز تأهيل الأجانب والمركز الدولي للتدريب من أجل التنمية والمعهد الأفروآسيوي لدراسات التنمية والتعاون والعمل ومركز استصلاح الأراضي ومستشفى هداسا التابع للجامعة العبرية، ومركز دراسة المياه الجوفية ومركز فولكاني لتعلم أسس ووسائل الري الحديث وتغلغت إسرائيل أيضاً في حقل الخدمات ومقاولات البناء والفنادق وفي حقل المال والبنوك وقد تلقت الأمانة العامة للجامعة العربية منذ عام ١٩٩٢ تقريراً سرياً يفيد بأن التغلغل الإسرائيلي في أفريقيا يتم عبر ثلاثة طرق:

١- المؤسسة التي تجند الفنيين والتقنيين وإرسالهم إلى الدول الأفريقية

- ٢- المؤسسة التي تزود الشركات الإسرائيلية في الدولة اليهودية بكافة المعلومات عن الدول الأفريقية.
- ٣- المؤسسة التي تعمل على تعزيز وتقوية العلاقات والروابط بين إسرائيل والدول الأفريقية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وليس فقط مع حكومات الدول بل مع المنظمات الشعبية والأحزاب السياسية وتفيد تقارير دبلوماسية غربية أن أكثر من ألفي خبير أمني إسرائيلي ينشطون الآن بشكل رسمي في ١٢ دولة أفريقية بصفة مستشارين لرؤساء هذه الدول للشئون الأمنية وتؤكد التقارير أيضا أن الولايات المتحدة تتفهم التحرك الإسرائيلي على هذا الصعيد وتشجعه لأنه في النهاية يصب في مصلحة النفوذ الأمريكي الصهيوني المشترك على حساب النفوذ العربي غير المستقر أيضاً ولعل أهم معطيات الواقع الأفريقي التي تم استثمارها إسرائيليا هي المعطيات المرتبطة بصورة العربي في العيون الأفريقية على مستوى النخب الحاكمة وعلى مستوى الرأي العام الأفريقي في الوقت عينه فرغم تراجع صورة العربي تاجر العاج والرقيق في أذهان الأفريقيين نتيجة للنشاط الدبلوماسي الذي بذلته مصر بعد ثورة ٢٣ يوليو على صعيد القارة الأفريقية، إلا أن الإعلام الإسرائيلي سعى دائما لتجديد الصورة السلبية للعرب لدى عموم الأفارقة عن طريق تعميم الصورة السلبية لبعض قطاعات الأقليات العربية وخاصة اللبنانية والسورية الناتجة عن ارتباط بعض هذه القطاعات

بالنخب الحاكمة الأفريقية من جهة وممارسة لسلوكيات اقتصادية انتهازية من جهة ثانية جعلتها مكروهة لدى الرأي العام الأفريقي ودعمت وسائل الإعلام الإسرائيلية هذه الصورة السلبية للعرب بصورة سلبية أخرى هي صورة العربي مالك النفط والعوائد النفطية الكبيرة والخيالية التي لا يتم استثمارها لدعم الأفارقة، وإن استثمر بعضها في القارة الأفريقية فهو استثمار سلبي يستند إلى سلوك بطيء ومتردد ووسيلته القروض العربية المرتبطة بفوائد مرهقة نسبياً ومن ضمن هذه الأجواء شنت إسرائيل حرباً ضروساً ضد مصر والسودان والجاليات العربية المهاجرة إلى الدول الأفريقية منذ عشرات السنين وأكدت وزارة الخارجية المصرية وجود مؤامرة إسرائيلية ضد مصر في النزاع الدائر في منطقة البحيرات العظمى وذلك لأنها تريد السيطرة على منابع النيل . وتنطلق الاستراتيجية الإسرائيلية في هذا المجال من الاعتبارات التالية :

١ - تأثير منطقة حوض النيل على الأمن القومي العربي من خلال تهديد منابع نهر النيل وارتباط ذلك بالسياسات والتوجهات المصرية والسودانية.

٢ - الأهمية الاستراتيجية لكل من أريتريا وأثيوبيا في التحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، حيث أن ذلك له علاقة مباشرة بالاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية الرامية إلى منع تكرار محاصرتها بحرياً مثلما

حدث عندما أغلق العرب عليها مضيق باب المندب مما شل حركة الأسطول البحري.

٣ - تقوم إسرائيل بدور مقلب القط للولايات المتحدة الأمريكية أو انها تؤدي دور المساعد لأمريكا في التنافس الأمريكي الفرنسي في القارة الأفريقية بحيث تحول النفوذ الفرنسي على سبيل المثال في كل من رواندا والكونغو الديمقراطي إلى نفوذ أمريكي بدعم الخبرات الاسرائيلية التي تتجلى خاصة في صورة مرتزقة يعملون كخبراء عسكريين في التدريب والتسليح وما إلى ذلك.

٤ - الاستفادة الاقتصادية من دول هذه المنطقة الجاذبة للاستثمارات الغربية لكونها منجماً لا ينضب من المواد الأولية والخامات الثمينة وتحرك الاستراتيجية الإسرائيلية بالنسبة لدول حوض النيل على ثلاثة محاور هي كالتالي:

أ- ربط أنظمة هذه الدول بالخبرات العسكرية الاسرائيلية سواء على صعيد الكوادر البشرية أو على صعيد أنظمة الدفاع والتسليح بحيث أضحت اسرائيل تتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول وتدعم بعض ميليشياتها المسلحة المتصارعة على الحكم، مثلما حدث في رواندا.

ب- تحريض دول منابع النيل على المطالبة بنصيب أكبر من مياهه واستخدام ذلك كأسلوب عدائي ضد مصر خصوصاً فيما يتعلق بمشروعات التنمية الزراعية وأهمها مشروعا توشكي وترعة السلام بل

ومحاولة فرض أفكار تسعير المياه وبيعها وإنشاء سوق دولية لها على غرار ما يحدث بالنسبة للمياه التركية ناهيك عن دعمها المستمر لاقامة أية مشروعات سدود أو التوسع في الزراعة لأية دولة نيلية باعتبار ذلك تحدياً لكل من مصر والسودان.

ج - استخدام سياسة الوسيط التجاري لتسويق المواد الخام والمنتجات الزراعية لهذه الدول في أوروبا وفي الوقت ذاته استيراد متطلبات هذه الدول الصناعية والزراعية بأسعار مضاعفة لتحقيق المكاسب السريعة.

يقول اللواء عثمان كامل الرئيس السابق لهيئة البحوث العسكرية المصرية أن الوجود الإسرائيلي في أفريقيا ليس هدفاً إسرائيلياً فقط بل هو تعبير عن مصالح أمريكية وغربية حارسها الأمين إسرائيل وقد أحسن الحارس اختيار البوابة فكان الدخول من طريق التعاون العسكري الوطيد وقد مارست إسرائيل سياسة اللعبة المزدوجة فأقامت لها علاقات تعاون مع الأنظمة الحاكمة وأيضاً مع حركات المعارضة لتضمن لنفسها المرونة في التعامل بما يضمن مصالحها بالدرجة الأولى وإسرائيل التي رأت، بدخول إريتريا جامعة الدول العربية، أن البحر الأحمر قد أصبح بحيرة عربية، لم يعجبها ذلك فتحركت للهيمنة على مضيق باب المندب لتحويله إلى وسيلة ضغط مباشرة على كل من مصر والسودان والسعودية واليمن وحقت نجاحاً بعقدها اتفاقات تعاون مع إريتريا عام ١٩٩٢ في المجال العسكري شمل مساعدة القوات الإريتيرية على احتلال

جزيرتي حنيش الكبرى والصغرى وإلى تدعيم قواتها لاستمرار هذه الجزر لتوفير الهيمنة الإسرائيلية على الملاحة عبر مضيق باب المندب الاستراتيجي كما ساهمت في تقديم تسهيلات بحرية وجوية لإريتريا هذا إلى جانب وجود جنود إريتريون في بعثة تدريبية لدى القوات البحرية الإسرائيلية ومشاركة ٣٥٠ إسرائيلياً من اليهود الفلاشا في صيانة وتأمين المنشآت العسكرية في إريتريا وبناء على طلب أريتريا قامت إسرائيل بإيفاد مجموعة من ٢٠٠ عسكري كمستشارين عسكريين من سلاح الجو والبحر وعناصر مخابرات لحماية الوجود العسكري الإريتري في ميناء مصوع على البحر الأحمر وامتد النفوذ العسكري الإسرائيلي إلى كل من أثيوبيا وكينيا وأوغندا وتنزانيا وإلى جنوب السودان حيث تعاونت السلطات العسكرية الإسرائيلية مع حركة التمرد في الجنوب بقيادة الهالك جون جارنج عن طريق إرسال مدربين وتدريب آخرين من الحركة في إسرائيل مع توفير الأسلحة والمعدات والذخائر والقاذفات المضادة للدروع وأجهزة الاتصال وصولاً إلى الطوافات الحربية وتعمل إسرائيل من وراء هذا كله للهيمنة على منابع النيل الاستوائية ولاستكمال حزام التطويق الإسرائيلي الجنوبي لمانع النيل بما يشكل تهديداً أمنياً واستراتيجياً لكل من السودان ومصر ويمتد هذا الحزام ليشمل زائير وتشاد وليهدد المغرب العربي من الجنوب حيث تكتمل حلقة الاتصال الدائرية الممتدة من البحر الأحمر ومانع النيل حتى

الوجود العسكري في دول جنوب الصحراء التي لها حدود مع المغرب العربي ولهذا اهتمت إسرائيل أيضاً بالاتصال العسكري مع زائير وكانت قد وقعت اتفاقاً عسكرياً معها منذ عام ١٩٨٣ يشمل الإمدادات والتدريبات العسكرية والأمنية على حد سواء.

أما تشاد فإنها حصلت على هبة من الأسلحة عن طريق زائير عام ١٩٨٣ وتوسعت العلاقات حتى أصبح هناك خبراء إسرائيليون مع عناصر زائيرية في تشاد تقوم بتدريب الجيش التشادي وتحمل إسرائيل التكاليف وبالنسبة لنيجيريا فقد برز التعاون العسكري الإسرائيلي بإنشاء ثلاث قواعد جوية في منطقة البحيرات العظمى ومنذ بداية التسعينات تمارس إسرائيل دوراً خفياً في تمويل الصراع مستغلة الصراعات والاجتماعية والسياسية والاقتصادية خاصة المذابح الجماعية بين الهوتو والتوتسي.

ولا يخفى في هذا المجال وجود المصالح المتكاملة ما بين إسرائيل والولايات المتحدة حيث تسعى إسرائيل إلى محاصرة الأمن القومي العربي، وطبقاً لرأي كريستيان تورديني، فإن الخطط الإسرائيلية المتعلقة بالبحيرات العظمى ومنايع النيل، لا يقتصر الهدف من ورائها على فتح ثغرة في خطوط الأمن القومي والمائي العربيين بواسطة أثيوبيا واريتريا، بل يتجاوز ذلك إلى جعل أبواب المنطقة مفتوحة أمام المصالح الأمريكية.

وعن الأزمة السودانية فإن المصلحة الأمريكية الإسرائيلية تسعى إلى تغيير نظام الحكم القائم حيث فرضت إدارة كلينتون السابقة عقوبات اقتصادية على السودان في حين أنها في الوقت نفسه قدمت دعماً كبيراً لدول الجوار الجغرافي والثقافي المحيطة به، وتعتمد الإدارة الأمريكية في تحقيق هذه السياسة على قادة كل من أثيوبيا وإريتريا وأوغندا ورواندا .

وعلى الرغم من الانشقاق الذي حدث بين جناح المؤتمر الشعبي بزعامة الترابي وجناح المؤتمر الوطني بزعامة البشير وهو الأمر الذي انتهى بإزاحة الترابي نفسه ووضعه رهن الاعتقال في أعقاب توقيعه مذكرة تفاهم مع فصيل جون جارنج، فإن الإدارة الأمريكية برئاسة جورج دبليو بوش لم تعبأ بهذه التطورات الداخلية المهمة على الساحة السودانية واستمرت على نهجها المتشدد في التعامل مع السودان.

أما فيما يتعلق بالمغتربين العرب الموجودين في العديد من الدول الأفريقية وخصوصاً اللبنانيين منهم، فتجدر الإشارة إلى أن نحو ربع مليون لبناني ينتشرون حالياً في دول القارة السوداء وأبرزها السنغال وأبيدجان وسيراليون وليبيريا وغينيا وكان هؤلاء قد هاجروا منذ عشرات السنين حين كانت أفريقيا ما تزال أرض الأدغال والمخاطر وفي الوقت الحاضر يشعر الكثير من هؤلاء أن وجودهم هناك بات مهدداً خاصة في ليبيريا والجابون وسيراليون وساحل العاج، أما المأساة

المؤلمة فكانت في الكونغو حيث اغتيل ١١ شاباً لبنانياً في ظروف غامضة لا تبتعد عنها الأصابع الصهيونية كثيراً وفي هذا المجال يقول رئيس الجالية اللبنانية أن الإسرائيليين يضحمون باستمرار الأخطاء إذا حدثت فإذا ارتكب أحد اللبنانيين المراهقين، الذي يمكن أن يكون قد ولد في الكونغو وشب فيها، خطأ ما، لكونه عاطلاً عن العمل، فإن الجالية اليهودية هناك تضخم الأمر محاولة إظهار الجالية اللبنانية بأكملها في موقع الخطأ فإسرائيل كعادتها لا تحارب مباشرة بل عن طريق التضييق على اللبنانيين عبر منافستهم في لقمة عيشهم والتحكم بالمال والاقتصاد فقبل مصرع كابيلا حصلت شركة IDI الإسرائيلية التابعة لحزب شاس اليهودي المتطرف على حق احتكار استخراج الماس وبيعه دون أي شركة أخرى بما فيها الشركات اللبنانية مقابل ١٨ مليون دولار شهرياً؛ وهذا المبلغ لا يكفي لاستخراج ثلاثة أو أربعة أحجار من الماس وبذلك قضت على الدور المميز الذي كان يقوم به اللبنانيون منذ عام ١٩٦٠ لاستخراج الماس مما ألحق أضراراً فادحة بالكونغو وبالنبنانيين على حد سواء ومع كابيلا الابن تمت إعادة فتح السوق لكل الشركات مع إعادة تنظيمها ورغم ذلك بقي اليهود يضايقون اللبنانيين بل ويعملون على استدراج بعضهم من العاطلين عن العمل لمؤسساتهم لتوريطهم في مشاكل عمالات مزورة وما شابه، ثم يشنون بهم إلى السلطات الكونغولية . لقد كانت الكونغو خلال عقدي السبعينات والثمانينات، من الدول

الأفريقية المناهضة لإسرائيل في أفريقيا، ولكن بعد استئناف العلاقات مع إسرائيل بدأ رجال المخابرات الإسرائيلية يتسللون إلى الكونغو برازافيل للعمل هناك مستغلين توتر الأوضاع السياسية في البلاد وقد كوّن رجال الموساد شركات لممارسة نشاطهم من خلالها سواء لصالح الحكومة أو لصالح الأحزاب المعارضة لها وقد ألقت الحكومة الكونغولية القبض على عدد من رجال الموساد الذين كانوا يمدون أفراد الميليشيات بالأسلحة ويدربونهم عليها ومن ناحية أخرى دفع جهاز الموساد بمجموعة أخرى من رجاله بقيادة العميد احتياط زئيف زخارين ومعاونه أوري شاحاك، ابن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق آمنون شاحاك، وقامت هذه المجموعة بتجنيد مائة إسرائيلي من المسرحين من الوحدات الخاصة في الجيش الإسرائيلي لتدريب وحدات كوماندوس في جيش الكونغو، مما أدى إلى تدهور الأوضاع إلى حافة الحرب الأهلية مع ذلك فإن هذا لم يمنع رئيس الكونغو ليسوبا من زيارة إسرائيل عام ١٩٩٥ حيث قال : جئت إلى إسرائيل لأن في أفريقيا أزمة وهي تواجه خطر الكارثة واليهود وحدهم هم الذين يستطيعون فهمنا والجدير بالذكر أن الكونغو التي تملك ثروة نفطية ومعنية وطبيعية كبيرة تعتبر من أكثر دول العالم فقراً بسبب الفساد والقتال المستفحلة فيها والتي استمرت حتى وضع موبوتو يده على الحكم ثم أتى من بعده كابيلا الذي اغتيل وخلفه ابنه جوزيف الأول وبالإضافة إلى الكونغو يصل القلق لدى اللبنانيين في ساحل العاج إلى

ذروته ، حيث يتم تحطيم محلاتهم التجارية أو نهبها، مما أرغم العديدين منهم على العودة إلى الوطن خوفاً على أرواحهم وقد روى أحد أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة من اللبنانيين في أبيدجان أن وراء القلاقل والمخاطر التي يتعرضون لها هناك جهاز الموساد الإسرائيلي الذي يضم نحو ستين عنصراً يتوزعون على مجموعة شركات يسيطر عليها اليهود وتملك رؤوس أموال ضخمة تحاول تطويق القدرات اللبنانية وإجبارها على الإفلاس والرحيل وقد وجدت أجهزة الموساد من تتكئ عليهم من الشباب والمراهقين السود الذين شحنت نفوسهم بالكراهية ضد اللبنانيين خاصة والعرب عامة، ممن يتهمون بالرشوة والتهريب وقد اعتبر مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية اللبنانية السفير ستيتيه أن صورة اللبناني قد شوهدت في الداخل والخارج نتيجة للحروب التي دارت في لبنان منذ عام ١٩٧٥ والخطر في الأمر أن بعض الدول الأفريقية التي تعاني من أزمات اقتصادية وصراعات داخلية تبحث عن متنفس لهذه الأوضاع فتعمل على تحويل اللبناني إلى كبش فداء.

والأخطر هو أن العنصر الإسرائيلي العائد إلى أفريقيا يعمل على الانتقام من العرب واللبنانيين تاراً لنجاح الموقف العربي الذي فرض على إسرائيل مقاطعة أفريقية شاملة فإسرائيل تحاول الآن تدمير الوجود اللبناني في أفريقيا وهو الوجود العربي الأكثر انتشاراً هناك إذ يوجد نحو ٣٥٠ ألف لبناني في أفريقيا وهذا المخطط يرمي إلى أخذ إسرائيل مكان

البنانيين لاسيما على المستويين الاقتصادي والسياسي وهو ما تجلّى
أخيراً في ساحل العاج وليبيريا .